السياسة البيئية

المشروع الثاني

مشاورة غير رسمية

23 نوفمبر/تشرين الثاني 2016

برنامج الأغذية العالمي

روما، إيطاليا

موجز تنفيذي

يتبنى **البرنامج** رؤية خطة عام 2030 لعالم خالٍ من الجوع في سياق تنمية مستدامة منصفة اجتماعياً ومسؤولة بيئيا. ويعترف **البرنامج** بأن الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية لأهداف التنمية المستدامة التي حددتها الخطة هي أبعاد مترابطة ويجب أن تتجلى جميعاً باستمرار في عمله.

ويتطلب تحقيق الأمن الغذائي والقضاء على الجوع نظماً إيكولوجية طبيعية سليمة واستخداماً مستداماً للموارد الطبيعية. ويتكبد كثير من السكان المحرومين من الأمن الغذائي عواقب تدهور الأراضي والغابات، وندرة المياه، وفقدان التنوع البيولوجي، وتلوث التربة والمياه والهواء، وعدم إدارة النفايات. وتؤثر هذه العوامل البيئية على صحة الإنسان وتحد من توافر الأغذية وإمكانية الحصول عليها واستخدامها واستقرارها.

وتماشياً مع التزامات **البرنامج** ومتطلبات الجهات المانحة، تنطلق هذه السياسة من الدروس المستفادة من الخبرة المكتسبة وتسعى إلى سد فجوة في إطار سياسات **البرنامج** عن طريق دمج الاعتبارات البيئية دمجاً منهجياً في الأعمال التي يضطلع بها من أجل معالجة الجوع. وتنطلق السياسة من التقدم الذي تحقق حتى الآن وتكمّل النظر المستمر في الشواغل الاجتماعية.

ومن شأن وضع سياسة بيئية سليمة على أساس نُظم تستجيب باستمرار للمخاطر والفرص البيئية من أجل التحسين أن تتيح **للبرنامج** فرصاً أفضل للمساعدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والقضاء على الجوع.

وتنصب السياسة على آليات تحديد المخاطر البيئية وتجنبها ومعالجتها وإدارتها في تدخلات **البرنامج**، بينما تعترف بأن أنشطة المساعدة الغذائية التي يضطلع بها **البرنامج** يمكن أن تعود بمنافع بيئية. وسوف يواصل **البرنامج** تحقيق تلك المنافع في الوقت الذي يسعى فيه إلى تجنب أي أضرار.

وهذه السياسة التي تسترشد بمجموعة من المبادئ الجامعة، ستدعم **البرنامج** في تحقيق: 1) حماية البيئة؛ 2) زيادة كفاءة موارده والتقليل إلى أدنى حد من بصمته الكربونية؛ 3) مواءمة إجراءاته مع الممارسات الدولية السليمة والمعايير العالمية للاستدامة البيئية؛ 4) تعزيز قدرة الشركاء على تخطيط أنشطة سليمة بيئياً وتنفيذها من أجل الأمن الغذائي والتغذية؛ 5) تحسين كفاءة الحصائل وجودتها بمرور الزمن.

وتُلزم السياسة **البرنامج** باستحداث أدوات تنفيذ تُحددها وثائق إرشادية منفصلة:

- معايير بيئية توضح تدابير الحماية الأساسية والحد الأدنى من التوقعات؛
- عملية فرز وتصنيف لتحديد المخاطر البيئية وإدارتها؛
- نظام للإدارة البيئية متسق مع معيار المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس 14001.

ويؤثر نهج **البرنامج** حيال المساءلة البيئية على أنشطة البرامج والعمليات الداخلية على حد سواء. ويشمل هذا النهج أنشطة إنسانية في حالات الطوارئ وأنشطة إنمائية على الأجل الأطول. وسوف تشكّل المرونة في التعامل مع الطلبات التشغيلية المتباينة جزءاً لا يتجزأ من إجراءات التنفيذ.

وسوف يتطلب دمج البُعد البيئي للتنمية المستدامة في إجراءات **البرنامج** المزيد من الموارد والتدريب. وسيجري دمج عملية الفرز والتصنيف في التخطيط الاستراتيجي القطري، وسيجري دعم المكاتب القطرية في تحديد المخاطر البيئية وتصنيفها وإدارتها. وستسعى إجراءات التشغيل الموحَّدة إلى التقليل إلى أدنى حد من الآثار البيئية المترتبة على عمليات الطوارئ والقرارات اليومية المتصلة بالمرافق وخدمات الدعم. وسيجري دمج المساءلة البيئية في آليات **البرنامج** بشأن الإبلاغ.

وتعترف السياسة بالحاجة إلى التعاون وتأخذ في الحسبان السياسات والخطوط التوجيهية التي لدى الشركاء الرئيسيين **للبرنامج**، بما في ذلك الجهات المانحة والصناديق المتعددة الأطراف، وسوف تُعزِّز العمل مع المورِّدين والشركاء المنفذين وسائر المنظمات الإنسانية ومؤسسات الأمم المتحدة. وتحل هذه السياسة محل سياسة عام 1998 المعنونة "برنامج الأغذية العالمي والبيئة".[1]

[1] الوثيقة WFP/EB.3/98/3.

عرض عام

1- يتطلب تحقيق الأمن الغذائي والقضاء على الجوع نظماً إيكولوجية طبيعية سليمة واستخداماً مستداماً للموارد الطبيعية. ويتحمَّل كثير من السكان المحرومين من الأمن الغذائي عواقب تدهور الأراضي والغابات، وندرة المياه، وفقدان التنوع البيولوجي، وتلوث التربة والمياه والهواء، وعدم إدارة النفايات. وتؤثر هذه العوامل البيئية على صحة الإنسان وتحد من توافر الأغذية وإمكانية الحصول عليها واستخدامها واستقرارها.

2- وحدَّد **البرنامج** موقفه بشأن الاستدامة البيئية لأول مرة في وثيقة "برنامج الأغذية العالمي والبيئة" التي صدرت في عام 1998.[1] وبات من الضروري في أعقاب ما استجد من تطورات عالمية وداخلية منذ ذلك الحين إعادة النظر في هذا النهج ومواءمته مع الخطة الاستراتيجية **للبرنامج** ومع المعايير الدولية الراهنة ومعايير الأمم المتحدة. وتستفيد هذه السياسة من تنفيذ سياسة "برنامج الأغذية العالمي والبيئة" وتحل محلها.

3- ويلتزم **البرنامج** بالمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة،[2] ويعطي الأولوية للهدف 2 المتعلق بالقضاء على الجوع، والهدف 17 المتعلق بإرساء الشراكات لدعم تنفيذ سائر أهداف التنمية المستدامة، بما فيها الأهداف التي تشمل اعتبارات الاستدامة البيئية.

4- وتماشياً مع إطار النهوض بالاستدامة البيئية والاجتماعية في منظومة الأمم المتحدة لعام 2011،[3] يسلّم **البرنامج** بأهمية تنسيق إدارة الآثار البيئية والاجتماعية لأنشطة برامجه وأنشطته الداخلية. وتركز هذه السياسة على الاستدامة البيئية، وتكمِّل سياسات **البرنامج** وممارساته القائمة المتصلة بالاستدامة الاجتماعية.

5- ويعالج **البرنامج** القضايا البيئية في برامجه من خلال سياساته بشأن الحد من مخاطر الكوارث، وبناء القدرة على الصمود، وتغيُّر المناخ.[4] وتُعالج سياسة تغيُّر المناخ أثر البيئة على الأمن الغذائي والتغذوي للمستفيدين من **البرنامج**، بينما تتصدى السياسة البيئية لأثر عمل **البرنامج** على البيئة التي يعتمد عليها هؤلاء المستفيدون.

6- وتعترف هذه السياسة بأن بعض أنشطة المساعدة الغذائية التي يضطلع بها **البرنامج** تساهم في تحقيق منافع بيئية. وتشكِّل السياسة أيضاً الإطار الذي يعمل **البرنامج** من خلاله للوفاء بالالتزامات البيئية على نطاق منظومة الأمم المتحدة بوسائل تشمل دمج الإدارة البيئية في تصميم الخطط الاستراتيجية القطرية وتنفيذها، وفي عملياته الداخلية، وفي تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة للحياد المناخي.

7- وتسعى السياسة إلى تعزيز حصائل تدخلات **البرنامج** كيلا تتوقف، حيثما أمكن، عند التخفيف من آثار الجوع في المدى القريب، بل وتسهم كذلك في إيجاد حلول مستدامة وكفؤة من حيث استخدام الموارد من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي، وتزداد فعاليتها من حيث التكاليف بمرور الوقت.

8- وتسترشد هذه السياسة بالدروس المستفادة من السياسة السابقة والحوار العالمي الأوسع بشأن الاستدامة البيئية والاجتماعية. وهي تُعبِّر عن التعقيبات المستمدة من حلقات العمل التي عقدت في المقر والمشاورات التي دارت مع المجلس التنفيذي.

---

[2] https://sustainabledevelopment.un.org/post2015/transformingourworld.

[3] فريق إدارة البيئة. 2012. *إطار للنُهوض بالاستدامة البيئية والاجتماعية في منظومة الأمم المتحدة*. نيويورك. http://www.unemg.org/.

[4] سياسة برنامج الأغذية العالمي بشأن الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها (الوثيقة WFP/EB.2/2011/4-A)؛ وسياسة بناء القدرة على الصمود من أجل الأمن الغذائي والتغذية (الوثيقة WFP/EB.A/2015/5-C)؛ وسياسة **البرنامج** بشأن تغيُّر المناخ: الاستجابة لآثار تغيُّر المناخ على الأمن الغذائي والتغذية، التي من المقرر اعتمادها في الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي التي ستعقد في فبراير/شباط 2017.

السياق العالمي

آثار التدهور البيئي على الجوع

9- الحياة كلها مرهونة بالبيئة السليمة. ويعتمد الملايين من الأسر الريفية على خدمات النُظم الإيكولوجية[5] والموارد الطبيعية – مثل الأراضي والمياه والغابات – لكسب العيش وتحقيق الرفاه. ويؤدي التدهور البيئي في كثير من الأحيان إلى تراجع الإنتاجية الزراعية وازدياد مخاطر فشل الإنتاج المحصولي والإنتاج الحيواني[6] وما يصاحب ذلك من آثار على الأمن الغذائي والتغذوي، ولا سيما في مجتمعات الشعوب الأصلية.

10- وتعيش الأسر الحضرية الفقيرة في كثير من الأحيان في بيئات تعاني تلوثاً شديداً حيث يسهم الافتقار إلى المياه النظيفة وخدمات الإصحاح والصرف والتخلص من النفايات الصلبة في تلوث المياه والأغذية وعدم كفاية مستويات النظافة، و/أو التعرض للأمراض المحمولة بالنواقل، مثل الملاريا. وتساهم كل هذه العوامل في انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

11- وتفاقم آثار التدهور البيئي الناجمة عن فعل الإنسان تحديات تغيُّر المناخ والكوارث الطبيعية والنزاع وتقلبات الأسعار وندرة المياه التي يواجهها السكان المحرومون من الأمن الغذائي. ويُعجِّل تغيُّر المناخ بتدهور الموارد الطبيعية، بينما تساهم الكوارث الطبيعية في تدهور النظام الإيكولوجي وفقدانه.[7] وينطوي كلاهما على عواقب وخيمة على سُبل كسب العيش.

آثار الأنشطة البشرية على البيئة

12- بُذلت جهود على امتداد عقود من الزمان لتحقيق النمو الاقتصادي القصير الأجل وأهداف التنمية الاجتماعية على حساب البيئة،[8] وغالباً ما حقق ذلك مكاسب مبكرة غير مستدامة في المدى المتوسط. ويؤدي ازدياد الطلب على الأغذية والمياه والأخشاب والمعادن والألياف والوقود، واقتران ذلك بالنمو السكاني والاستهلاك غير المستدام، واستخدام المواد الكيميائية الخطرة، إلى فرض ضغوط متزايدة على النُظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي وما يرتبط بذلك من سلع وخدمات يعتمد عليها الناس جميعا، وخاصة الفقراء الريفيون. وأسفر ذلك عن تدهور واسع النطاق ولا سبيل إلى إصلاحه في بعض الأحيان – فقدان الغابات والتنوع البيولوجي، وانخفاض تنوع الموارد الوراثية، وتعرية التربة وتملحها، وندرة المياه، وتلوث التربة والمياه والهواء.

13- ويمكن للعمليات الإنسانية أن تساهم هي الأخرى في حصائل بيئية سلبية إذا لم تعالج الاعتبارات البيئية معالجة وافية منذ البداية. وتؤدي تحركات اللاجئين والمشردين داخلياً في كثير من الأحيان إلى تدهور النُظم الإيكولوجية المحيطة بهم واستنفاد الموارد الطبيعية داخل المخيمات وعلى مقربة منها، وزيادة التوترات والنزاعات المحتملة مع السكان المضيفين. وارتبطت بعض العمليات الإنسانية باستنفاد المياه الجوفية، وتلوث المياه، والإدارة غير الملائمة للنفايات، وفرط استخدام المواد الكيميائية أو استخدام الموارد الطبيعية بدون ضوابط.[9]

---

[5] يتألف النظام الإيكولوجي من كل الكائنات الحيّة – النباتات والحيوانات والكائنات الدقيقة – في منطقة ما، وبيئتها المادية من التربة والصخور والمعادن ومصادر المياه والغلاف الجوي المحلي، وهي تعمل معاً كوحدة واحدة. وخدمات النُظم الإيكولوجية هي مساهمات مباشرة وغير مباشرة من النُظم الإيكولوجية في تحقيق رفاه الإنسان، وتؤثر على بقاء الناس ونوعية الحياة. وتشمل توفير خدمات من قبيل الغذاء والماء؛ وتنظيم خدمات من قبيل التحكم في الفيضانات ومكافحة الأمراض؛ وخدمات المونل أو الخدمات المساندة، مثل تلقيح المحاصيل ودورات المغذيات التي تحافظ على ظروف الحياة على كوكب الأرض؛ والخدمات الثقافية، مثل المنافع الروحية والترويحية. http://www.biology-online.org/dictionary/Ecosystem.

[6] الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. 2011. *الإطار الاستراتيجي 2011-2015*. روما.

[7] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. 2016. *Climate change and food security: risks and responses* (تغيُّر المناخ والأمن الغذائي: المخاطر والاستجابات). روما.

[8] برنامج الأمم المتحدة للبيئة. 2012. *توقعات البيئة العالمية 5*. نيويورك.

[9] وحدة البيئة المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. 2014. *Environment and Humanitarian Action – Increasing Effectiveness, Sustainability and Accountability* (البيئة والعمل الإنساني – زيادة الفعالية والاستدامة والمساءلة). نيويورك.

الاستدامة البيئية وأهداف التنمية المستدامة

14- اعترف مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة لعام 1972 رسمياً منذ ما يربو على 40 عاماً بالصلات بين البيئة والتنمية والفقر. وجري منذ ذلك الحين تعميم الاستدامة البيئية تدريجياً من خلال اتفاقات دولية رئيسية.[10] ومن المعروف تماماً الآن أن المنافع الاقتصادية والاجتماعية للتنمية ستتآكل ما لم تكن قائمة على الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية وحماية خدمات النُظم الإيكولوجية. وجرى تأكيد تلك المبادئ من جديد في خطة التنمية المستدامة لعام 2030[11] التي تُحدِّد أهداف التنمية المستدامة.

الإطار 1: البيئة في أهداف التنمية المستدامة

تشكِّل الاستدامة البيئية جزءاً من خطة عام 2030 وتعالجها بصفة خاصة الأهداف التالية:

الهدف 2: القضاء على الجوع، وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسَّنة وتعزيز الزراعة المستدامة.

الهدف 6: ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة.

الهدف 7: ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.

الهدف 9: إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار.

الهدف 11: جعْل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.

الهدف 12: ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.

الهدف 13: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيّر المناخ وآثاره.

الهدف 14: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.

الهدف 15: حماية النُظم الإيكولوجية البريّة وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.

15- وأصبحت الجهات الفاعلة الإنمائية والإنسانية والمؤسسات المالية والحكومات والقطاع الخاص حالياً تستخدم نطاق واسع الضمانات البيئية والاجتماعية. وتهدف هذه الضمانات إلى تجنب وقوع أضرار بيئية لا سبيل إلى إصلاحها، والتنبؤ بالآثار الضارة على السكان المستفيدين والمجاورين، وضمان استخدام الموارد الطبيعية وإدارتها بصورة مستدامة، وفي الوقت نفسه تعزيز المنافع البيئية الناتجة عن الأنشطة. وهذه شروط مُسبَّقة للقضاء على الفقر والجوع.

16- ويشكِّل إطار النهوض بالاستدامة البيئية والاجتماعية في منظومة الأمم المتحدة منهجية مشتركة لدمج اعتبارات الاستدامة البيئية والاجتماعية في الإجراءات المتخذة في منظومة الأمم المتحدة، وتحسين الاتساق بين السياسات والبرامج والعمليات الداخلية في كيانات الأمم المتحدة. ويستفيد الإطار من المعايير المتفق عليها دولياً ومبادئ الاستدامة وأفضل ممارساتها، ويُعزز استخدام لغة مشتركة ونهج مشترك على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وبالتالي تحسين كفاءة ونتائج الأنشطة التي تدعمها الأمم المتحدة.

17- ويشمل أيضاً دعم الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الإدارة المسؤولة بيئياً للعمليات الداخلية في المقر. وتشكِّل ثلاثة التزامات هذا العمل: استراتيجية الأمم المتحدة للحياد المناخي لعام 2007 فيما يتعلق بإدارة انبعاثات غازات الدفيئة المنبعثة من مرافق الأمم المتحدة والناجمة عن عملياتها في مجالي النقل والسفر؛[12] ودعوة عام 2012 خلال مؤتمر ريو + 20 لمنظومة الأمم المتحدة من أجل دمج ممارسات التنمية المستدامة في إدارة المرافق والعمليات؛[13] والتزام اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة لعام 2013 بإرساء نُظم للإدارة البيئية في منظمات الأمم المتحدة.[14]

---

[10] تشمل هذه الاتفاقات، على سبيل المثال لا الحصر، تقرير برونتلاند لعام 1987: *مستقبلنا المشترك*، إعلان ريو لعام 1992 بشأن البيئة والتنمية، وإعلان الألفية لعام 2000، وأهداف التنمية المستدامة، والوثيقة الختامية لمؤتمر ريو + 20 لعام 2012 بعنوان *المستقبل الذي نصبو إليه*، وكذلك في عام 2015 تمويل التنمية: خطة عمل أديس أبابا، وخطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس.

[11] إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية – 2015، *تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030*

https://sustainabledevelopment.un.org/post2015/transformingourworld

[12] http://www.greeningtheblue.org/sites/default/files/UNClimateNeutralStrategy.pdf.

[13] http://rio20.net/en/iniciativas/the-future-we-want-final-document-of-the-rio20-conference/، الفقرة 96.

[14] لجنة الأمم المتحدة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة، مارس/آذار 2013، البند 5 من جدول الأعمال.

الحالة الراهنة في البرنامج

دعم أهداف التنمية المستدامة

18- يتبنى **البرنامج** رؤية خطة عام 2030 بشأن عالم خالٍ من الجوع في سياق تنمية مستدامة منصفة اجتماعياً ومسؤولة بيئيا. وينصب تركيز **البرنامج** على القضاء على الجوع (الهدف 2) وإرساء الشراكات لدعم تنفيذ سائر أهداف التنمية المستدامة (الهدف 17).[15] وبالنظر إلى الصلات الجوهرية بين أهداف التنمية المستدامة وعدم إمكانية تحقيق الواحد منها بمعزل عن الآخر سيتعاون **البرنامج** مع الجهات الشريكة، بما فيها منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، لتعبئة القدرات وجوانب القوة التكميلية اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما يشمل الأهداف المرتبطة بالبيئة الواردة في الإطار 1. ويُسلّم **البرنامج** بالحاجة إلى أن يجسد عمله كل أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة – الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

الاستدامة الاجتماعية

19- يسترشد إطار الاستدامة الاجتماعية في **البرنامج** باتفاقيات الأمم المتحدة ذات الصلة، ويشمل سياسات من قبيل تلك المتعلقة بحقوق الإنسان وحقوق الطفل، والمبادئ الإنسانية، وسياسة **البرنامج** للحماية الإنسانية، وسياسته بشأن المساواة بين الجنسين (2015-2020)، ومدونة قواعد السلوك في **البرنامج**، ومدونة قواعد السلوك لمورِّدي الأمم المتحدة، وموجز سياسة المساءلة تجاه السكان المتضررين.[16] ويشكل النظر في هذه السياسات وغيرها من السياسات بشأن القضايا الاجتماعية[17] جزءاً من تصميم الخطط الاستراتيجية القطرية **للبرنامج** وعمليات الموافقة عليها في إطار الخطة الاستراتيجية **للبرنامج** (2017-2021).

20- ويسعى **البرنامج** إلى تحقيق الحماية الاجتماعية والمنافع الاجتماعية من خلال نُهج من قبيل استراتيجية شؤون العاملين واستراتيجية رفاه الموظفين، وسياسة السلامة والصحة المهنيتين، وسياسة مكافحة المضايقات والتحرش الجنسي وإساءة استعمال السلطة، ومعايير السلامة الكهربائية.[18]

الاستدامة البيئية

21- وضعت أُسس المساهمة البرامجية من **البرنامج** في الاستدامة البيئية في سياسات من قبيل الحد من مخاطر الكوارث، وسياسة بناء القدرة على الصمود من أجل الأمن الغذائي والتغذية، وسياسة تغيُّر المناخ لعام 2017. وتتضمن الإرشادات بشأن عمليات **البرنامج**، مثل أدلة اللوجستيات، وإدارة أساطيل النقل أو المرافق والشؤون الإدارية، معايير بيئية أساسية بشأن المجالات العالية المخاطر، مثل التشييد ومناولة مبيدات الآفات، ولكنها لا تُعالج الآثار البيئية الأخرى ذات الأهمية المحتملة.

الالتزامات القائمة

22- التزم **البرنامج** في السنوات الأخيرة وفي السياقات المتعددة الأطراف والثنائية، بدمج اعتبارات البيئة بصورة أشمل في عمله. وكان الوصول إلى آليات تمويل من قبيل الصندوق الأخضر للمناخ وبعض مساهمات الجهات المانحة الثنائية مشروطاً بتحديث سياسة **البرنامج** البيئية وتنفيذ الفرز والتصنيف البيئيين للأنشطة الجديدة. واستحدثت عملية مؤقتة للفرز والتصنيف البيئيين والاجتماعيين في مارس/آذار 2016 كخطوة هامة نحو الوفاء بتلك المتطلبات. وفيما يتعلق بالعمليات الداخلية، ساهم **البرنامج** بدور محوري في تنفيذ التزام عام 2013 للجنة الأمم المتحدة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة والمتمثل في قيام جميع وكالات الأمم المتحدة باتباع نُظم للإدارة البيئية عن طريق

---

[15] "الخطة الاستراتيجية **للبرنامج** (2017-2021)" (الوثيقة *WFP/EB.2/2016/4-A/1/Rev.2).

[16] الوثائق WFP/EB.1/2004/4-C؛ وWFP/EB.1/2012/5-B/Rev.1؛ وWFP/EB.A/2015/5-A؛ والوثيقة
http://docustore.wfp.org/stellent/groups/public/documents/forms/wfp271928.pdf.

[17] "خلاصة سياسات **البرنامج** المتعلقة بالخطة الاستراتيجية" (الوثيقة WFP/EB.2/2015/4-D).

[18] الوثيقة WFP/EB.2/2014/4-B؛ استراتيجية رفاه الموظفين في برنامج الأغذية العالمي (2015-2019)
http://docustore.wfp.org/stellent/groups/medicalservice_content/documents/forms/wfp277747.pdf؛
وسياسة **البرنامج** بشأن السلامة والصحة المهنيتين OED2015/003 -
http://docustore.wfp.org/stellent/groups/public/documents/cd/wfp281356.pdf؛
(والإطار التنظيمي للتركيبات الكهربائية في **البرنامج** - خطوط توجيهية) Regulatory Framework for WFP Electrical Installations – Guidelines
http://docustore.wfp.org/stellent/groups/public/documents/manual_guide_proced/wfp281613.pdf.

عمليات "تدريجية وطوعية ومرنة". وفي عام 2015، التزم **البرنامج** ببلوغ هدف الحياد المناخي للأمم المتحدة الذي دعا إلى تحقيقه الأمين العام للأمم المتحدة بحلول عام 2020.

خبرة البرنامج والدروس المستفادة في الاستدامة البيئية

مبادرات الأمم المتحدة

23- شارك **البرنامج** على امتداد سنوات كثيرة في الحوار العالمي بشأن الاستدامة البيئية والاجتماعية، وساهم بدور واسع في أفرقة عمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بتنسيق من فريق إدارة البيئة ومرفق البيئة العالمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.[19] ومنذ عام 2010، يشارك **البرنامج** في وضع إطار النهوض بالاستدامة البيئية والاجتماعية في منظومة الأمم المتحدة، وكان من بين وكالات الأمم المتحدة السبع التي قامت بتجريب هذا الإطار في عام 2015. وشملت التوصيات المنبثقة عن تلك العملية تنقيح هذه السياسة واعتماد المعايير وعمليات الفرز. و**البرنامج** هو أحد أربع وكالات وقع عليها الاختيار لتجريب تطوير نظام الإدارة البيئية وتنفيذه في الفترة 2016-2017. وتشمل مساهماته السابقة كونه في طليعة وكالات الأمم المتحدة التي نفذت مبادرة الحياد المناخي[20] على النطاق العالمي، وعمله في شراكة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في إصدار *دراسة جدوى نظام الإدارة البيئية في منظومة الأمم المتحدة*، وإعداد خطوط تدريبية وحلقات تدريبية مشتركة بين الوكالات في مجال إدارة النفايات.[21]

الخبرة المكتسبة من السياسة السابقة

24- بالرغم مما تحقق من إنجازات، افتقر الإطار الذي وضعه **البرنامج** في سياسته لعام 1998 إلى التمويل الكافي ولم يُطبَّق بصورة متسقة. ويحتاج **البرنامج** إلى إطار لتقييم وإدارة المخاطر والمنافع البيئية المتأصلة في أنشطة برامجه وأنشطته في المقر بصورة منهجية.

أنشطة البرامج

25- يساهم كثير من أنشطة المساعدة الغذائية التي يضطلع بها **البرنامج** في عمل المجتمعات المحلية والحكومات والمجتمع المدني وسائر الشركاء في حماية الموارد الطبيعية للتمكين من تحقيق الأمن الغذائي، أو تطوير تلك الموارد أو تحسين استخدامها.[22] وتدعم التحويلات النقدية والغذائية المشروطة التي يقدمها **البرنامج** المجتمعات المحلية والحكومات في إدارة الموارد الطبيعية وفي صون النُظم الإيكولوجية. وتساهم برامج المساعدة الغذائية مقابل إنشاء الأصول[23] في تحسين صون التربة والمياه، واستصلاح الأراضي، وإعادة التحريج، واستخدام الموارد الطبيعية استخداماً مستداما.

26- وتراعي أنشطة **البرنامج** الخاصة بمواقد الطهي المتسمة بكفاءة استهلاك الوقود ومصادر الطاقة البديلة التي يشارك فيها اللاجئون، والمشردون داخليا، والمدارس، والمجتمعات المحلية المحرومة من الأمن الغذائي الاحتياجات من الطاقة وتسعى إلى تلبية تلك الاحتياجات من أجل ضمان قدرة المستفيدين على طهي الطعام واستهلاكه على نحو مأمون دون التأثير سلباً على البيئة أو الصحة أو التعرض لمخاطر تتعلق بالحماية.

27- وفي إطار دعم المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والأسواق الزراعية، يشجع **البرنامج** على زيادة جهود الحد من خسائر الأغذية على طول سلسلة القيمة من خلال تدابير بسيطة وميسورة التكلفة، مثل تحسين البنية التحتية للتخزين، وتقاسم أفضل ممارسات التخزين. ويمكن لمنع خسائر ما بعد الحصاد في النظم الغذائية أن يزيد من توفر الأغذية على نطاق العالم دون الحاجة إلى موارد إضافية أو تحميل البيئة مزيد من الأعباء.

28- ويساعد تحول **البرنامج** من المعونة الغذائية إلى المساعدة الغذائية بالفعل على الحد من أثر عمله على البيئة. من ذلك على سبيل المثال أنه في حين يختار **البرنامج** طريقة التحويل الأنسب من حيث السياق والفعالية، فإن التوسع في استخدام التحويلات القائمة على النقد يحد من بصمته البيئية ويقلص في الوقت نفسه من التكاليف. وسعت أيضا بعض برامج **البرنامج** إلى معالجة مخاطر الآثار البيئية السلبية. فقد

---

[19] بما في ذلك فريق إدارة القضايا المعني بإدارة الاستدامة البيئية، الذي يشرف على تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة للحياد المناخي.

[20] http://www.unsceb.org/content/action-climate-neutral-un.

[21] http://www.unsceb.org/content/action-environmental-sustainability-management-un-system.

[22] "المساعدات الغذائية والموارد الطبيعية – استعراض موجز للخبرات المكتسبة" (الوثيقة WFP/EB.1/98/5/3).

[23] في عام 2014، تلقى 12.7 مليون شخص أغذية من **البرنامج** أثناء مشاركتهم في تلك البرامج.

نفذت على سبيل المثال خطط للإدارة البيئية وتقييمات للأثر البيئي في تشييد الطرق في جنوب السودان، وبناء مجمعات مستودعات ضخمة في جيبوتي، وأنشطة البنى التحتية الخاصة بالمياه في النيجر، ومبادرة الصمود الريفي في السنغال، والأنشطة الممولة من صندوق التكيُّف التابع لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ. وقامت أيضا بضعة مكاتب قطرية بإعداد عملياتها الخاصة بالفرز البيئي والاجتماعي. وتتطلب السياسة البيئية الجديدة تعميم تلك المبادرات كي تشكل جزءاً من النظام ولضمان الاتساق.

عمليات البرنامج

29- كان **البرنامج** في عام 2008 واحداً من وكالات الأمم المتحدة الأولى التي أبلغت عن انبعاثاتها من غازات الدفيئة العالمية وظل يقوم بذلك سنوياً منذ ذلك الحين. ومن خلال استراتيجيته[24] بشأن الحد من انبعاثات غازات الدفيئة، يخفِّض **البرنامج** استخدامه للطاقة في مبانيه وفي النقل والسفر من خلال مبادرات لا تنطوي على أي تكلفة والمنخفضة التكلفة.

30- ووسع **البرنامج** تدريجياً تركيزه لمعالجة مجموعة أوسع من الآثار البيئية، بما في ذلك إدارة المشتريات والنفايات والمياه. وجرى تحديد كثير من الإجراءات المتخذة في المقر لتحقيق مكاسب بيئية بصورة انتهازية. وسوف يتحقق مزيد من المنافع على نطاق واسع من خلال التنفيذ المنهجي لهذه السياسة.

الإطار 2: إجراءات زيادة كفاءة الموارد والامتياز في إدارة التكاليف

- **الطاقة**: إجراء استقصاءات إلكترونية للحد من استهلاك الطاقة وزيادة كفاءة الطاقة والتحول من الوقود الأحفوري إلى القوى النظيفة المتجددة، مثل الرياح والطاقة الشمسية، حيثما يكون ذلك فعالاً من حيث التكلفة.[25]
- **اللوجستيات:** إعطاء الأولوية لوسائل النقل المنخفضة الانبعاثات – النقل الجوي والإسقاط الجوي هما الملاذان الأخيران.
- **الأساطيل:** التحول إلى المركبات الأكثر كفاءة في استهلاك الوقود وترشيد استخدامها.
- **السفر:** الحد من السفر عن طريق تقديم التدريب وعقد الاجتماعات عبر الإنترنت.
- **النفايات:** وضع خطط لإدارة النفايات والتدريب عليها لحلقات العمل اللوجستية، بما يشمل النفايات الخطرة.
- **المياه:** توخي العناية في كمية المياه المستخدمة وتجنب التلوث.
- **الشراء:** التدريب على الشراء بالاستناد إلى نهج قائم على دورة الحياة.
- **الموظفون:** مساعدة الموظفين في **البرنامج** بأسره على الأخذ بالسلوكيات المستدامة وتعميق الوعي بالآثار المباشرة التي يمكن أن تخلفها إجراءاتهم على بيئة الناس الذين يخدمهم **البرنامج** وعلى سبل عيشهم.

31- وفي عام 2015، أصبح **البرنامج** محايداً مناخياً بعد شرائه ائتمانات كربون عالية الجودة من صندوق التكيف التابع لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وذلك لمعاوضة انبعاثات غازات الدفيئة التي لم يكن بوسعه تجنبها. والمعاوضة تدبير يتخذ مؤقتاً إلى أن يغدو ممكناً، بفضل التقدم التكنولوجي، القضاء على الانبعاثات الصافية، ولا سيما في النقل. ويواصل **البرنامج** تركيزه على الخفض المطلق للانبعاثات.

الأهداف

32- تُحدِّد هذه السياسة البيئية نهج **البرنامج** في تحقيق الأبعاد البيئية للتنمية المستدامة. وتُعزز السياسة التركيز على قضايا المساءلة، بهدف سد الثغرات في نُظم الإدارة القائمة من أجل ضمان مراعاة العواقب البيئية في أنشطة **البرنامج**، وعدم إلحاق أضرار بالبيئة، وتعظيم المنافع حيثما أمكن. وتشكِّل السياسة إطاراً لتطوير عمليات ستعالج الحصائل البيئية السلبية المترتبة على أنشطة البرامج والأنشطة الداخلية على حد سواء.

33- وتهدف السياسة إلى دعم **البرنامج** وشركائه في الآتي:

1) حماية البيئة ومنع التلوث عن طريق إدارة المخاطر وتعظيم الفرص البيئية في كل الأنشطة والعمليات؛

[24] http://docustore.wfp.org/stellent/groups/public/documents/reports/WFP239723.pdf

[25] هذا العمل تدعمه آلية تمويل داخلية – برنامج كفاءة الطاقة – وأداة لاستقصاء الطاقة طوِّرت بالتعاون مع معجِّل الابتكار في **البرنامج**.

2) التقليل إلى أدنى حد من بصمة الكربون، وزيادة كفاءة العمليات في استخدام الموارد وإدارة المرافق، ولا سيما إدارة المواد والمياه والطاقة والنفايات؛

3) مواءمة إجراءات **البرنامج** بشأن الاستدامة البيئية مع الممارسات الدولية السليمة والمعايير العالمية، ومع سياسات الجهات المانحة وتوقعاتها؛

4) تعزيز الفهم والقدرات لدى الحكومات الوطنية والشركاء المنفذين والمورِّدين، ولا سيما المجتمعات المحلية المستفيدة، لتخطيط أنشطة سليمة بيئية وتنفيذها ورصدها وتقييمها من أجل الأمن الغذائي والتغذية؛

5) التعزيز التدريجي للاستدامة البيئية في الأنشطة والعمليات، وتحسين الكفاءة والحصائل بمرور الوقت.

34- ويُطبِّق **البرنامج** هذه الالتزامات من أجل حماية بيئة الناس الذين يخدمهم سواء في سياقات التنمية أو في تدخلات الطوارئ أو التدخلات الإنسانية. والاعتراف بهذه السياقات المختلفة يدعو إلى الأخذ بنُهج مختلفة وأُطر زمنية مختلفة، وسوف يكيِّف **البرنامج** عملياته مع أنشطة الطوارئ والأنشطة الأطول أجلا.

المبادئ التوجيهية

35- *القيم الأساسية* ***للبرنامج*** *ومبادئه*. تُحدِّد السياسة مجموعة من المبادئ التوجيهية لدعم تنفيذها. وتتفق هذه المبادئ مع القيم الأساسية **للبرنامج** ومبادئه، مثل الإنسانية والحياد وعدم التحيُّز والاستقلال التشغيلي، ومركزية الحماية، وحقوق الإنسان، والمساءلة تجاه السكان المتضررين، ووحدة الهدف، والنزاهة والتفاني، والشراكة، والمساءلة والشفافية.[26]

- *المراعاة المنهجية للبيئة*. سيراعي **البرنامج** بصورة منهجية البيئة في تصميم خططه الاستراتيجية القطرية وما يتصل بها من أنشطة، وسوف يسعى في إطار ذلك إلى فهم الارتباطات بين النظم الإيكولوجية المحلية السليمة وسُبل كسب العيش للناس الذين يخدمهم.

- *المتطلبات العالمية*. سيراعي **البرنامج**، عند تصميم أنشطته وعملياته، السياق التنظيمي المحلي وكذلك المعاهدات الدولية ذات الصلة والمعايير العالمية ومتطلبات الهيئات الإدارية في الأمم المتحدة.

- *تراتبية التخفيف*. سيعمل **البرنامج** مع المجتمعات المحلية والشركاء، سعياً في البداية إلى تجنب الآثار البيئية الضارة المترتبة على أنشطة المساعدة الغذائية والعمليات الداخلية، ثم التقليل إلى أدنى حد من تلك الآثار وتخفيف آثارها ومعالجتها. فتجنب الآثار السلبية والحد منها مسبقاً أكثر فعالية وكفاءة من معالجتها لاحقاً.

- *الاستهلاك المستدام*. سيعمل **البرنامج**، حيثما أمكن، مع الشركاء لإشراك المجتمعات المحلية في حماية الموارد الطبيعية واستخدامها استخداماً مستداما، وزيادة الوعي بالصلات بين النظم الإيكولوجية السليمة والأمن الغذائي.

- *النهج الوقائي*. إذا كان نشاط ما سيضر بصحة الإنسان أو البيئة، ينبغي اتخاذ تدابير لمنع وقوع آثاره المحتملة حتى وإن لم تتأكد تماماً بطريقة علمية بعض العلاقات بين الأسباب والآثار.[27]

- *التفكير القائم على دورة الحياة*. سيراعي **البرنامج** في تحليله للآثار البيئية المترتبة على تدخلاته كامل دورة حياة الخطة الاستراتيجية القطرية أو العملية بدءاً من الحصول على المواد الخام أو توليدها حتى تسليم السلع والخدمات المتصلة بها واستخدامها وإصلاحها وصيانتها والتخلص منها بصورة نهائية.

- *التحسين المتواصل*. سيحدِّد **البرنامج** فرص تحسين أدائه البيئي وكفاءاته في استخدام الموارد وفقاً لمبادئ إدارة المخاطر، وسوف يصمم إجراءات قابلة للتوسيع بمرور الوقت للوصول تدريجياً إلى حصائل أقوى من أجل البيئة في كل مكان.

---

[26] انظر القائمة الكاملة والأوصاف المحددة للقيم الأساسية **للبرنامج** ومبادئه ومعاييره في الملحق الثاني من خطته الاستراتيجية (2017-2021).

[27] شبكة العلوم والصحة البيئية. 1998. Wingspread Statement on the Precautionary Principle (بيان وينغسبريد بشأن المبدأ الوقائي). http://www.sehn.org/wing.html.

الإطار 3: المبادئ التوجيهية في الممارسة العملية

يُنفذ **البرنامج** بالفعل معظم المبادئ التوجيهية المحددة في هذه السياسة:

- يشمل النهج الثلاثي في تخطيط وتصميم أنشطة بناء القدرات، وشبكات الأمان الإنتاجية، وأنشطة الحد من المخاطر والاستعداد لها، مراعاة القضايا البيئية. ويقيِّم التحليل السياقي المتكامل على المستوى الوطني التوزيع الجغرافي لتدهور الأراضي وصلاته بانعدام الأمن الغذائي للتعرف منه على المناطق التي في حاجة إلى أنشطة للحد من المخاطر وإدارة الموارد الطبيعية. وتشمل برمجة سُبل كسب العيش الموسمية على المستوى دون الوطني تحليلاً قائماً على نوع الجنس لسُبل كسب العيش الريفية واستخدام الموارد الطبيعية، وخارطة طريق متعددة القطاعات تشمل أنشطة إدارة الموارد الطبيعية. وعلى المستوى المحلي، يُحلل التخطيط التشاركي المجتمعي الترابطات بين السكان وسُبل كسب العيش والنُظم الإيكولوجية، ويُحدِّد تدابير الاستصلاح البيئي لمعالجة الجوع وتدهور الأراضي.
- تُطَّبق تراتبية التخفيف التي تسعى أولاً إلى تجنب المخاطر والآثار ثم التقليل إلى أدنى حد من المخاطر والآثار التي لا يمكن تجنبها ثم التخفيف من حدتها وإدارتها، في أنشطة الحد من مخاطر الكوارث، وإدارة الطاقة والنفايات.
- يسعى **البرنامج** وشركاؤه، من خلال مبادرته بشأن الوصول الآمن إلى الوقود ومصادر الطاقة، إلى تلبية الاحتياجات من الطاقة اللازمة للطهي من أجل دعم الأمن الغذائي على الأجل الطويل وفي نفس الوقت حماية صحة الإنسان وسلامته وبيئته. وتُطبَّق نُهج وقائية وقائمة على دورة الحياة منذ بداية وقوع أزمة للحيلولة دون التعرض للمخاطر المتصلة بالافتقار إلى سُبل الحصول على وقود الطهي ولمعالجة القضايا المتصلة باستخدام المساعدة الغذائية.

أدوات السياسة

36- تُلزم هذه السياسة **البرنامج** بوضع مجموعة من المعايير البيئية الأساسية والحفاظ عليها، وإرساء عملية لفرز وتصنيف المخاطر البيئية، ونظام للإدارة البيئية. وهذه الالتزامات الثلاثة تجعل السياسة البيئية **للبرنامج** متفقة مع معايير الأمم المتحدة والمعايير المعترف بها دوليا. ويسترشد الإطار الذي أرسته هذه السياسة بمشاركة **البرنامج** في تصميم واختبار إطار الأمم المتحدة للاستدامة البيئية والاجتماعية.

37- *المعايير البيئية*. سيُطبق **البرنامج** المعايير البيئية العامة في تخطيط وتنفيذ أنشطته وعملياته. وتشمل هذه المعايير صون التنوع البيولوجي، وحماية الموائل الطبيعية، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية واستخدامها بكفاءة، ومنع التلوث وإدارته، والتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه. وسوف يعمل مع المورِّدين والشركاء المنفذين لتعظيم فعالية تلك المعايير، مع الاعتراف باختلاف الجدوى، والحاجة إلى التوعية وبناء القدرات. وسوف تُكمِّل هذه المعايير أعمال **البرنامج** ومعاييره القائمة في مجال الحماية الاجتماعية وستستفيد منها. وسوف تستفيد من المعايير الدولية، مثل مبادرة الإبلاغ العالمية، بما يتماشى مع المعايير مع الممارسات المقبولة عالمياً ومع ضمانات الشركاء الرئيسيين وآليات التمويل، مثل الصندوق الأخضر للمناخ، وسيجري تطويعها مع ولاية **البرنامج** وأنشطته وعملياته. وسوف تُحدَّد المعايير في وثيقة إرشادية **للبرنامج** سيجري تحديثها ومواءمتها بانتظام مع التطورات التي ستطرأ على الحوار العالمي بشأن الاستدامة البيئية والاجتماعية.

38- *فرز المخاطر البيئية وتصنيفها*. سيُحسِّن **البرنامج** عمليته المؤقتة المتبعة في فرز المخاطر وتصنيفها وسيقوم بدمجها في عملية التخطيط الاستراتيجي القطري الجديدة. وسيجري تطبيق إجراءات الفرز على كل الخطط الاستراتيجية القطرية والعمليات الجديدة في بداية تصميمها. وسوف يُحدِّد الفرز مستوى الخطر البيئي للنشاط بينما سيوضح التصنيف نطاق التقييم والإدارة المطلوب للاستجابة لهذا الخطر، مع مراعاة نوع وحجم النشاط. وسيجري تصميم عملية فرز ثنائية المسار للتعبير عن مختلف الأطر الزمنية لأنشطة **البرنامج** في حالات الطوارئ وعلى الأجل الأطول. وسوف تبيَّن عملية الفرز والتصنيف في وثيقة إرشادية **للبرنامج** تُحدِّد المسؤوليات وتعرض تفاصيل دمج العملية في استعراض البرامج، وعمليات الخطط الاستراتيجية القطرية ونظام الإدارة البيئية، وسوف تشمل أدوات للدعم وقوائم مرجعية. وسوف تكون متسقة مع سياسة **البرنامج** لإدارة المخاطر المؤسسية وسجل المخاطر المؤسسية لديه.

39- *نظام الإدارة البيئية*. سيكفل **البرنامج** أن المبادئ والمعايير البيئية المتصلة بالسياسة تُطبَّق على العمليات الداخلية والأنشطة الجارية من خلال اعتماد نظام للإدارة البيئية بما يتفق مع المعيار 14001 للمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس. وسوف يشمل نظام الإدارة البيئية استراتيجية للحد من انبعاثات غازات الدفيئة وسيحل محلها. وسوف يستفيد من الآليات الاستشارية والتمويلية القائمة لدعم المكاتب القطرية والشركاء في الاستجابة بفعالية للمخاطر والفرص البيئية، ولا سيما عن طريق مساعدة موظفي **البرنامج** على تحديد حلول "مفيدة للجميع" تُحقق تحسينات ووفورات مالية فعالة من حيث التكلفة ومتسمة بكفاءة استخدام الموارد. ومما سيساهم في هذه الحلول الشراء المستدام للأغذية والسلع والخدمات باستخدام حساب التكاليف لكل دورة الحياة. وسوف يبين **البرنامج** تطوير نظام الإدارة البيئية وتنفيذه بصورة أشمل في وثيقة إرشادية تُحدِّد الخطوات الرئيسية والمسؤوليات وتشمل أدوات للدعم وقوائم مرجعية وأُطراً زمنية. وسوف يكمِّل نظام

الإدارة البيئية، عن طريق تيسير التحسين المتواصل للأنشطة، عملية الفرز والتصنيف التي ستُطبَّق على العناصر التحويلية في عمل **البرنامج**.

الشراكات

40- تتفق الغاية الاستراتيجية 2 للخطة الاستراتيجية **للبرنامج** (2017-2021) – إرساء الشراكات لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة – مع الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة. ويعمل **البرنامج** مع طائفة واسعة من الشركاء لتحقيق القضاء على الجوع ولدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة: الحكومات الوطنية، ومنظمات الأمم المتحدة، والشركاء في العمل الإنساني، والهيئات المحلية والوطنية والدولية الأخرى، والمجتمع المدني، والجهات الفاعلة في القطاع الخاص. وسوف يساهم هؤلاء الشركاء أيضاً في تنفيذ هذه السياسة وسيستفيدون منها.

41- وتُصدر الحكومات الوطنية الشريكة **للبرنامج** قوانين بيئية وطنية وتكفل التنفيذ الوطني للمعاهدات البيئية الدولية. وتتسم علاقات الشراكة مع الخدمات التقنية في وزارات الزراعة والبيئة والرعاية الاجتماعية والحد من مخاطر الكوارث بأهميتها الكبيرة في معالجة القضايا البيئية. وسوف يركز **البرنامج** أولاً على الحد من الآثار البيئية لبرامجه وعملياته وإدارة تلك الآثار، واختبار الأدوات التي استحدثت من خلال هذه السياسة. وسيلي ذلك تنمية قدرات الحكومات الوطنية حالما يتثبت **البرنامج** من سلامة عملياته. ويمكن لعملية الفرز البيئي التي ينتهجها **البرنامج** أن تساعد، في الحالات التي تكون فيها التشريعات ناقصة أو التي لا تُطبَّق فيها بصورة متسقة، على تعزيز قدرة الحكومات على تخطيط وتنفيذ أنشطة سليمة بيئياً في مجال الأمن الغذائي والتغذية. وسوف تساهم البرمجة وفقاً لسياسات **البرنامج** بشأن الحد من مخاطر الكوارث، والقدرة على الصمود، وتغير المناخ، في بلوغ نفس الغاية. ومن المتوقع أن يساعد نهج نظام الإدارة البيئية الذي ستأخذ به جميع وكالات الأمم المتحدة في نهاية المطاف على تعزيز الحلول والبنى التحتية المحلية اللازمة لتحقيق الاستدامة وتعزيز القدرات والمساهمة في اقتصادات أشمل وأكثر مراعاة للبيئة.

42- وعلى المستوى الدولي، يتصدر **البرنامج** صفوف الداعين إلى الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة في الاستدامة البيئية والاجتماعية، ويشارك في تبادل المعارف وتطوير أفضل الممارسات. وسوف يساعد التعاون مع وكالات الأمم المتحدة، ولا سيما الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها، والجهات الشريكة المتعددة الأطراف الأخرى من أجل تحقيق نتائج على النطاق المطلوب في بناء قدرة **البرنامج** على تحقيق حصائل مستدامة بيئيا. وسوف يساهم تنفيذ نُهج مشتركة من قبيل النُهج التي يتيحها المعيار 14001 للمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس في مواصلة التحسين وتعزيز الشفافية في أُطر **البرنامج** وعملياته البيئية.

43- ويمثل تعزيز التعاون مع المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني أولوية أخرى **للبرنامج**. ويوفِّر هؤلاء الشركاء معارف محلية أساسية وقدرات تقنية وعلاقات مع المجتمعات المحلية يمكن أن تدعم تحقيق نتائج سليمة بيئيا. ويمثل الشركاء من القطاع الخاص أيضاً عناصر تمكينية حاسمة، سواء أكانوا مورِّدين في المراحل الأولى للإنتاج أو وكلاء للنقل في مراحل ما بعد الإنتاج. وسوف يعمل **البرنامج** مع هؤلاء الشركاء لتطبيق السياسة البيئية تطبيقاً بناءً ومرنا، مع مراعاة سياقات العمل المحلية. وسوف تنفذ السياسة على مراحل تناسب بناء القدرات وتركز على أكبر المخاطر في البداية.

44- والأهم أن علاقات الشراكة مع المجتمعات المحلية المستفيدة لن تفسح المجال فقط أمام المستفيدين للمشاركة في تحديد وحل القضايا البيئية التي يواجهونها، بل ستساهم أيضاً في تمكينهم وزيادة قدرتهم على الصمود في وجه التدهور البيئي في إطار جهود **البرنامج** الشاملة للقضاء على الجوع.

التنفيذ والتدريب والمساءلة

45- سيستفيد تنفيذ السياسة الجديدة من الدروس المستخلصة من سياسة عام 1998 بشأن الحاجة إلى موارد من أجل التطبيق المنهجي ومن أجل آليات الرصد والإبلاغ.

46- وتنطوي السياسة البيئية على آثار مباشرة على مكاتب **البرنامج** القطرية ومكاتبه الإقليمية ومقره الرئيسي. وستنشأ هذه الآثار تدريجيا. وانطلاقاً من الترتيبات القائمة، ستُنفذ السياسة على مرحلتين:

- خلال السنتين الأوليين، ستوضع، بالتشاور مع المكاتب الإقليمية والقطرية، إجراءات ونُظم وسيجري اختبارها وتحسينها وستصاغ خطوط توجيهية وأدوات، وسيجري تقييم احتياجات التدريب. وسيجري إعطاء الأولوية للبلدان التي تبرز فيها القضايا البيئية، مثل تدهور التربة أو إزالة الغابات أو استنفاد موارد المياه، أو التي يمكن أن يكون فيها لأنشطة **البرنامج** آثار بيئية هامة، مثل التسبب عن غير قصد في توليد نفايات خطرة.

- بعد هذه المرحلة الأوَّلية، ستُطبَّق إجراءات ونُظم موحَّدة في كل العمليات القطرية. وسيجري تعميم التدريب. وستحلل نتائج الفرز، وستحدد استعراضات منتظمة المجالات المثيرة للقلق والتحسينات الأخرى وأفضل الممارسات من أجل توسيع النطاق بما يتفق مع التحسين المتواصل.

47- وتشمل الإجراءات والنُظم التي سيجري وضعها ما يلي:

- *عملية فرز وتصنيف بيئي للأنشطة والعمليات الجديدة*. سيجري تحسين العملية المؤقتة أنشئت في مطلع عام 2016 بالاستناد إلى تعليقات المديرين في **البرنامج** وموظفيه الميدانيين قبل دمجها في تصميم الخطط الاستراتيجية القطرية. وسيجري تجميع الإرشادات وأدوات الفرز والتصنيف في أدلة. وسوف تصمَّم الأدوات على نحو يتيح الاستقلالية في استخدامها بدعم من المقر حسب اللزوم.

- *نظام للإدارة البيئية في الأنشطة والعمليات الجارية*. يجري حالياً تجريب نظام للإدارة البيئية في المكتب القطري التابع **للبرنامج** في كينيا بالاستناد إلى متطلبات معيار المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس 14001 لعام 2015. وسيجري إعداد برامج تدريبية ووثائق أثناء المرحلة التجريبية. وسيبدأ التنفيذ في مواقع محدَّدة تدريجياً على مدى عدة سنوات. وسوف تُدمج إرشادات نظام الإدارة البيئية لكل مجال وظيفي – اللوجستيات، والشؤون الإدارية، وتكنولوجيا المعلومات، وغيرها – في إجراءات التشغيل الموحَّدة.

48- وسوف تستخدم المكاتب القطرية عملية الفرز والتصنيف لدمج الاعتبارات البيئية في تصميم خططها الاستراتيجية القطرية. وستكفل المكاتب القطرية، بدعم من المقر والمكاتب الإقليمية، إجراءات التقييمات الضرورية وتنفيذ تدابير التخفيف أو التحسين حسب الاقتضاء. وستُدرج مؤشرات بيئية في نُظم الرصد القائمة في البلدان التي تواجه فيها البيئة مخاطر خاصة.

49- وسوف تستخدم شُعب المقر نظام الإدارة البيئية للتحقق من السلامة البيئية لممارساتها. والخطوة الأولى في نظام الإدارة البيئية هي إجراء استعراض بيئي أساسي لتوثيق المخاطر والفرص والالتزامات والممارسات الراهنة. وتُعمم بعد ذلك إجراءات تيسير الحماية البيئية وتحقيق كفاءة استخدام الموارد في الأدلة التشغيلية، وسوف تُسند المسؤولية عن التنفيذ والنتائج إلى مستويات ملائمة من الموظفين، وستُتخذ ترتيبات بشأن الاستعراض الدوري وتقديم التقارير. ويتطلب نظام الإدارة البيئية إجراءات بيئية تراعي سياق عمل **البرنامج** وتحقق تحسينات تدريجية.

50- وسوف تعالج المخاطر البيئية في عمليات الطوارئ في البداية من خلال إجراءات التشغيل الموحَّدة وتدابير الاستعداد، مع تجنب المخاطر قدر المستطاع منذ البداية. وإذا اكتشفت أثناء عملية الفرز السريع أي مخاطر عالية غير معالجة، وستدمج إجراءات وقائية أو علاجية حيثما أمكن عملياً، وستدرج الدروس المستفادة في إجراءات التشغيل الموحدة وتدابير الاستعداد قبل العمليات المقبلة. ولن يساعد هذا النهج فقط على تجنب الضرر البيئي أثناء الاستجابة للطوارئ، بل سيحسن أيضاً الحصائل البيئية في أعقاب الكوارث السريعة الظهور.

51- وسيكون من الأساسي بناء القدرات من أجل نجاح التنفيذ. وسوف يتراوح ذلك بين التوعية وتشجيع السلوك المستدام لدى جميع الموظفين، واتخاذ إجراءات محددة، وكفالة تدريب الأخصائيين التقنيين والمديرين على المعايير وإجراءات الفرز والتصنيف. وسوف يساهم تعزيز قدرات موظفي **البرنامج** وموظفي الشركاء، قدر الإمكان، على زيادة جودة التقييمات، وسيسهم ذلك في استدامة تدخلات **البرنامج** وكفاءتها من حيث التكلفة.

52- وسيجري رصد الامتثال للسياسة البيئية والإبلاغ عنه من خلال التقارير الموحدة عن المشروعات، ومن خلال تقرير الأداء السنوي وآليات الإبلاغ ذات الصلة في الأمم المتحدة، بما لا يتعارض مع سياسة **البرنامج** بشأن الكشف عن المعلومات. وفيما يتعلق بالخطط الاستراتيجية القطرية، ستسجَّل المكاتب القطرية متطلبات تصنيف المخاطر ومتابعتها في نظام الموافقة على المشروعات، وستستعرضها الوحدات التقنية في المقر. وأدرجت في إطار النتائج المؤسسية نتيجة بيئية شاملة لعدة قطاعات ومؤشران، وسوف يساهم ذلك في رصد

تنفيذ السياسة البيئية. وفيما يتعلق بالعمليات الداخلية، سيجري الإبلاغ عن نتائج نظام الإدارة البيئية ورصدها سنوياً من خلال مؤشرات محسَّنة في تقرير الأداء السنوي وآليات الإبلاغ التي وضعها فريق الأمم المتحدة لإدارة البيئة على نطاق الأمم المتحدة.

اعتبارات التمويل والموارد

53- يتوقف حصول **البرنامج** على تمويل كبير متعدد الأطراف ومن الجهات المانحة على وجود سياسة بيئية فعالة. وسوف يتطلب التنفيذ الفعال للسياسة الجديدة موارد مالية ووقتاً من الموظفين لإنشاء وإدارة عملية الفرز والتصنيف ونظام الإدارة البيئية على الأجل الطويل. ولن تتحقق أهداف السياسة بدون موارد كافية.

54- وسوف تشمل التكاليف المتعلقة بعملية الفرز والتصنيف تكاليف وضع خطوط توجيهية وتطوير أدوات، وتدريب الموظفين وتقديم الدعم التقني. ويمكن تعميم بعض المهارات في الأدوار القائمة؛ وسوف يلزم الحصول على مزيد من الخبرة المتخصصة من خارج **البرنامج**. وسوف يحتاج الفرز الأوَّلي وتنسيق إجراء تقييمات بيئية أكثر تعمقا، إن اقتضت الحاجة ذلك، وقتاً من الموظفين. وسيلزم أيضاً تمويل تكاليف أي تقييمات إضافية وما سينشأ عنها من متطلبات تخفيفية للأنشطة الفردية.

55- وفيما يتعلق بإدارة المرافق والعمليات، يمكن تنفيذ كثير من إجراءات كفاءة الموارد بتكلفة زهيدة أو بدون أي تكلفة مباشرة بخلاف وقت عمل الموظفين؛ وسوف يغطي معظمها تكاليف الاستثمار فيها؛ وسوف يتطلب غيرها استثمارات إضافية. والتزم **البرنامج** من قبل بإعطاء الأولوية للإجراءات الفعالة من حيث التكلفة التي يبلغ متوسط فترات استرداد تكاليفها ثلاث سنوات.[28] ويتطلب ذلك أيضاً استثماراً في معدات الرصد ونُظم إدارة البيانات المحسَّنة اللازمة لتسجيل الكم الهائل من بيانات الأنشطة والممارسات بطريقة فعالة لتحديد إجراءات التحسين.

الاستنتاج

56- سيكفل تنفيذ هذه السياسة تدريجياً مساهمة خطط **البرنامج** الاستراتيجية القطرية وعمليات الدعم التي يقوم بها في تحقيق الاستدامة البيئية في المجتمعات المحلية التي يخدمها **البرنامج**. وسوف يمكِّن تعميم السياسة في ممارسات **البرنامج** أيضاً قوته العاملة من اكتساب مهارات ومعارف إضافية. وسيُعزز دمج الاعتبارات البيئية في التخطيط داخل **البرنامج** جودة أنشطته وفعاليتها التكاليفية بمرور الوقت. بيد أن الأفضل من حيث الكفاءة والفعالية على حد سواء هو تجنب الأضرار البيئية اليوم بدلاً من محاولة إصلاحها في المستقبل.

[28] تبيَّن من دراسة استطلاعية أُجريت في عام 2013 أن تنفيذ نظام للإدارة البيئية يمكن أن يحقق وفورات سنوية تتراوح بين 16 و20 مليون دولار أمريكي.